The Scandinavian Institute
for Human Rights

SIHR

خلافة داعش

صناعة التوحش

الجزء الثاني

تقرير من إعداد

الدكتور هيثم مناع

إصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان

آب - أغسطس 2014

www.sihr.net
sihr.geneva@gmail.com
Rue de Richard Wagner, 1- 1202 Genève – Suisse

صناعة التوحش

الجزء الثاني

عود على بدء

في 2005، حاولتُ تناول ظاهرة "تفجير الذات في الآخر" بعد أربع سنوات على أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من تفجيرات محدودة الأثر في عدة مدن أوربية. ولا شك بأن هذه المحاولة تحتاج اليوم لإعادة تناول كون تعريف الذات وتعريف الآخر قد اختلف منذ دخول الحركة السلفية الجهادية مواجهة مفتوحة في العراق لكل من الآخر المحتل والآخر "المختلف الانتماء" . أعطى العراق المثل على خطر الفوضى على مشروع التغيير في كامل المنطقة. فتصفية الدولة العراقية على أيدي قوات الاحتلال أدخلت ثلاثة عناصر أساسية جديدة هزّت المفاهيم المركزية لفكرة الدولة وعلاقتها بالمجتمع بغض النظر عن طبيعة مشروع الدولة نفسه:

انتهى احتكار الدولة للعنف كمعطى رافق نشوء الدولة من ما قبل الإسلام بثلاثة آلاف عام.

وكما انتهى احتكار السيف انتهى احتكار الكلمة. حيث عبرت وسائل الاتصال والإعلام الحدود

كذلك لم تعد الدولة تشكل مصدر المال الأول لمن يعمل في الشأن العام في بلدان الأزمات.

نهاية هذه الاحتكارات الثلاثة في عالم تحطمت فيه حدود الأثير والمال والسلاح لم تضرب المفاهيم السياسية والمدنية للدولة الحديثة وحسب، بل فتحت الأبواب لحالة من الاضطراب العميق ترك تبعاته على الشخصية البشرية نفسها. محطمة مسلمات أخلاقية لعلاقة الإنسان بالإنسان.

بعد فشل الاحتلال العسكري الأمريكي في العراق وتراجع فيروس "التدخل الخارجي الإيجابي" الذي دخل في جسم عدد من "المعارضات العربية". جاءت الحركة المدنية السلمية في تونس ومصر لتفتح آفاقا جديدة لسبل التغيير السياسي من المجتمع وللمجتمع. إلا أن سيرورة التجربة الليبية في سيمفونية عربية غربية أعادت طرح فكرة "التدخل الخارجي للخلاص من الدكتاتورية". ولم يُقصّر أئمة السلاطين في صياغة الفتاوى الضرورية التي تعطي الناتو صفة "المخلّص".

كم من طرف سعى بوعي أو بدون وعي لنسخ المثل الليبي في سورية. ومن المضحك أن نقرأ في عريضة لمن يسمى "علماء الأمة" دعمهم للمجلس الانتقالي السوري (أي التسمية الليبية التي تجنبها المجلس الوطني) يدعو كل القوى للتدخل من أجل إنقاذ الشعب السوري. مفتي قطر يوسف القرضاوي لم يتوقف عند استجداء تدخل الناتو بل طالب كل قادر على الجهاد بالتوجه لنصرة الشعب السوري. وتكرر النداء على لسان عشرات أشباه المشايخ السلفيين في السعودية والكويت وقطر ومصر وليبيا وتونس. لم تعد المهمة قتل الحراك المدني السلمي في سورية بل تحويل هذا البلد أيضا لمقبرة لكل حالات الاستلاب الذهني والروحي التي فقدت التواصل مع العالم والإنسانية في **أفيون التكفير** بحثا عن فردوس أبدي.

بعد حقبة الغزل مع "المقاتلين من أجل الحرية" كما يسميهم برنار هنري ليفي ولوران فابوس. و"حتمية العنف في الثورة" كما نظّر بعض "المفكرين"، انقشع ضباب الواقع عن مجموعات متزمتة متحجرة تحمل عقد الماضي والحاضر، الدنيا والآخرة. في عباءة "المهدي الجماعي المنتظر" الذي سيعيد ملكوت الله في أرضه بعد أن دنسها كل بني خلقه.

منذ تفجيرات المحلق الجنوبي في دمشق (ديسمبر 2011) وحتى اليوم وثنائية الله والشيطان، معسكر الخير ومعسكر الشر تسيطر ليس فقط على معسكر "الأبوات" (جمع أبو ...) بل على عدد من غير الإسلاميين الذين وضعوا كل ما تحمله ظاهرة "الغلاة الجدد" في ذمة الدكتاتورية. لم يحاول أحد أن يستقرى بداية النفق أو نهايته. ومن حاول تنبيه الأمة من هذه الغمة حُمِلت عليه هراوات العمالة للدكتاتورية والخيانة للثورة. إلا أن طوفان الكذب الإعلامي والسياسي الكبير هذا لم يلبث أن بدأ يرتد على أصحابه. انهارت عشرات بل مئات الفتاوى التي تطالب الشبيبة بالتوجه للجهاد في سورية والعراق... فتاوى لم يضع حدا لها سوى الطائرات الإسرائيلية التي تقصف المدنيين في غزة في شهر رمضان. هنا ورغم الطابع الإسلامي الغالب للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عاد تلامذة ابن تيمية لصمت القبور. فيما استمر التكفيريون في هدم أضرحة الأنبياء وبيوت الله وقطع الرؤوس في "دار الإسلام". انتقائية الجهاد والقتل والموت وضعت كل من وظفّ الدين والتدين في خدمة أهداف سياسية محدودة ووضيعة عاريا أمام الناس والتاريخ. فهل نشهد "الخلاص" من حالة الغيبوبة التي تعيشها قطاعات هامة من مجتمعاتنا بعد كل هذه الزلازل أم أن الأمر يحتاج لجيل أو أكثر؟

العولمة والعولمة المضادة

في كتابهما المشترك "العقل والعنف" يقول كوبر ولانغ : "من أجل الضرورة والقابلية الذهنية للعقل الجدلي، لا مناص من ربطه بالتجربة في كل حالة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بشكل جدلي(...). يبدو الجدل قوة إيحائية لأي مراقب من داخل المنظومة (السستام)"(1). تبدو

هذه العلاقة بين العقل الجدلي والواقع، بين الرؤية من داخل منظومة فكرية أو من خارجها ضرورية جدا لاكتشاف البعد العالمي لأية ظاهرة وإمكانية متابعتها كاحتمال وارد خارج حدود الزمان والمكان النسبيين. والسؤال المطروح علينا باستمرار، ما هي الحدود بين الفطري والمكتسب، البيولوجي والمجتمعي، النفسي والحقوقي، الاعتقادي والسياسي، الاستمرارية والانقطاع، القديم والجديد في ظاهرة العنف والعدوانية أو في ذاك الجمع العجائبي لهما فيما نسميه التوحش ؟ هل يمكن اعتبار تفجير "الدراغ ستور" في باريس 1974 و"مترو الأنفاق" في لندن 2005 عملين من طبيعة واحدة لأن كلاهما استهدف مدنيين عزل؟ هل يمكن قراءة العدوان والعنف في علم النفس والقانون بنفس الطريقة؟ وأخيرا هل يمكن الحديث عن تعبيرات مختلفة للعنف والعدوانية نحن بصدد اكتشاف توسعها الأفقي مع ظاهرة العولمة؟ تحتاج هذه الأسئلة لتأملات جماعية وبحث عميق، ولا تدّعي هذه الأسطر امتلاك الإجابات بقدر ما تحاول أن تكون إسهاما في مواجهة البلادة الذهنية المتصاعدة في المجتمع المشهدي المعولم.

"يصعب عليّ الاعتقاد بوجود بشر في جنان سعيدة لا يعرفون العنف أو العدوانية"(2)، كتب سيغموند فرويد. وعند هذه الجملة ينتهي اجتماع المحللين النفسيين. فليس هناك اتفاق على تعريف العنف وكذلك الحال بالنسبة للعدوانية. لكن يمكن بالخطوط العامة جدا القول بأن هناك اتجاها كلاسيكيا يعبر عنه فيليب جياميه الذي يعتبر العنف بشكل أساسي "وظيفة لحماية الأنا"، فهو "يقوم بوظيفة تفريغ الشحنات الداخلية للأنا"(3). بهذا المعنى أو التعريف، العنف لا يحمل الحقد بالضرورة. في حين أن العدوانية، "حركة متعمدة لتحطيم الآخر الذي تم التعرف عليه باعتباره شيئا آخر. في العدوانية، وفق هذه المقاربة، نية مسبقة للإساءة إلى الآخر بشكل نوعي: تحطيمه، إيلامه، لخبطته، سرقة أو تحطيم أشياء لها مكانة هامة عنده"(4). بروخ يعرّفها بالقول: "استعداد دائم لمهاجمة الآخرين، مع نية التحطيم، وبكل الأحوال، مع رد غير محسوب"(5).

هناك اتجاه آخر معاكس يلخصه عنوان كتاب أنطوني ستور: "العدوانية الضرورية": حيث يعتبر جورج باستان Bastin العدوانية "تصرفا حيويا في غاية الإيجابية". في حين ينضم هذا الاتجاه لتعريف جان ماري مولر للعنف باعتباره "ما يمكن أن يتعرض للكرامة الإنسانية. ما يأتي لتحطيم شخصية الآخر". إدغار ولف المدافع عن هذه المقاربة يكمل قائلا: "يبدو لي العنف باعتباره درجة أعلى في العدوانية، درجة أكثر خطورة. وتحطيم الشخصية يمكن أن يتضمن اعتداءات جسدية وضغوط وإذلال نفسي"(6).

ليس بالإمكان اعتبار هذا النقاش حول العدوانية والعنف عالميا، بل يصعب إخراجه أحيانا من المؤسسة الثقافية الغربية وتقسيمها للمعارف والاختصاص، أي العثور عليه في باقي العلوم الاجتماعية والفلسفية والقانون. إذن النسبية ضرورية. ضرورية في التعريف، ضرورية في التحليل، وضرورية في الاستنتاجات. والسؤال الأساسي يبقى: ما هو العنف المقبول أو المفهوم في مجتمع أو منظومة قيم محددين، وما هو دور التبرير السياسي أو الإيديولوجي للعنف؟ وهل يمكن اعتبار حديث بعض المحللين النفسيين في السبعينات عن العقدة السادية–الروحانية (7) لوصف التطرف العنيف في مطلع السبعينات صالحا لوصف ما بعد 11 سبتمبر؟ وكيف تفسر ظاهرة قطع الرؤوس كوسيلة من وسائل التقرب لله؟ هل يمكن الاكتفاء بفكرة تشابه الآليات رغم اختلاف المقومات الثقافية لتفسير متشابه لظاهرة تجاوز العنف السياسي و/أو المجتمعي إلى التوحش الإحيائي ما قبل الوثني ، مع أو بدون ثوب ديني؟ هل يمكن استعادة إشكالية "عنف المظلوم المستلب الهوية" عند فرانز فانون لشرح ظاهرة ال توحش هذه التي جعلت كلمات كالعدوانية والسادية والثأر والحقد عادية أمام مجموعات تعتقد بأنها خير جماعة أخرجت للناس في وقت تنزع بممارساتها كل إناسة وإنسانية بكل المفاهيم الدينية والفلسفية التي عرفها البشر؟

من الصعب الحديث عن العنف كظاهرة مجتمعية في غياب الأرض الحاضنة، قوة الدافع، ومنطق داخلي متماسك. الاستقصاء المنهجي يخلق الشرخ الضروري للانقسام عن المنظومة السائدة، لبناء لغة موازية مختلفة وضرورية للتعرف على الذات المبعدة، يضع فكرة الدور على الطاولة باعتبارها في حالة مواجهة مع السائد، أما المنطق الداخلي فينطلق، برأينا، من إعادة طرح الأحجية عينها: ليست المشكلة إن كان لوجودي معنى أو لا، المشكلة هي امتلاك رغبة ما للعيش في هذا المحيط الذي بعدائه لي جعل مني عدوا له. والذي بتحديده مسبقا لدوري ووضعي الاجتماعي ومستقبلي حرمني من أية فرصة للتعرف على الذات خارج المخطط المرسوم المعالم للانضمام له أو الرضوخ لقواعده. فأنا بالنسبة له، العنصر المضطر للعب دور المستأصَل القاصر، الأقلية المزمنة، ليس بوصفها كذلك بنية أو عددا، بل في إعادة استهلاك لمفهوم الأقلية الوظيفي في القرون الوسطى، قبل أي تعريف للتنوير في الأزمنة الحديثة.

بلا حدود

إذا كان تعويم العملة في الاقتصاد يحتمل أكثر من قراءة، فتعويم المفاهيم ذات التأثير المباشر على الحياة اليومية للبشر يترك بالضرورة ثغرات كبيرة يدفع ثمنها الأضعف في السوق والإعلام والثقافة والسياسة. وكما رأينا مع العنف والعدوانية، يصعب الحديث عن وضوح أكبر في جريمة العدوان وجريمة الإرهاب، كذلك الحال في مقومات البناء النفسي للإذلال وطبيعة التأقلم مع المجتمع المستقبِل. ينال هذا

التعويم قمته مع عولمة الوجود المفاهيمي للبشر. أي الهم المتصاعد لإعطاء صفة العالمية لعمليات إعادة الهيكلة والخصخصة والصرف العائم وتخفيض مصروفات الدولة وإطلاق حرية فعل الأسواق باعتبارها المخلّص من الفقر والمرض والاستبداد والفساد. عولمة الاقتصاد تقدمت مع عولمة المرجعيات الثقافية. وكلما حاولت فرض خصوصية مهيمنة باعتبارها "العالمية والمرجع الأساس"، كلما فتحت الباب لكل الإيديولوجيات المحلية لحمل لواء العالمية بطريقة مسخ.

ليس من السهل تنظيم آليات السيطرة على الصعيد العالمي في مرحلة أفول الحضارة الغربية. كان لصعود الحضارة الأوربية فضل إعادة بناء العالم المادي والذهني، الحقبة الأمريكية لا تحمل ميزات الانطلاقة وعلى تجاعيد وجهها بشاعات القرون الأربعة الماضية.

من هنا سطحية علاقتها بالظواهر والمستجدات. وطغيان الوقت على التأمل باعتبار الأول عنصرا أساسيا لإمبراطورية ال Fast Food المنتصرة. بهذا المعنى، ليس أفضل من عولمة حالة الطوارئ وقوانين مكافحة الإرهاب وتحديد معالم وتخوم معسكري الخير والشر وسيلة للدفاع عن صيرورة السلعة رب العولمة المعبود.

لا خلاف عند صنّاع القرار الإمبراطوري على أن العنف والعولمة صنوان، وإن كانت قضية معالجة النقد والكرامة والجمال والإيمان والطبيعة والإبداع باعتبارها سلعا لا تشغل بال الرئيس الأمريكي و "مساعده" البريطاني على الإطلاق، فإن قضية إدارة العنف على الصعيدين الداخلي والدولي تشكل بالتأكيد هما مركزيا عندهما. وليس من شك في أن المربع الأخير لفكرة الهيمنة الشمولية لم يعد يملك الوقت لتنميق تحركاته بالحد الأدنى من القيم المعلنة. فهو يقاتل مع الدكتاتورية الحليفة دكتاتورية أخرى بسم الديمقراطية، ولا تخجل طبقته السياسية في تنظيم حملاتها الانتخابية بأموال الجراد الأسود. ومع تفتت فكرة الحدود يمكنه بيع السلاح لحليف يمرره لهذه الجماعة المسلحة أو تلك. ولا ينسى المطالبة في وضح النهار بنزع سلاح كل من يعتبره عدوا.

هل يمكن لتأميم الحرية وطغيان السوق ومركزة إدارة العنف وانحدار فكرة المسؤولية عند الحكومات أن تترك للحضارة الغربية رونقها الأول؟ في نص متميز لجورج حنين، يعتبر الشاعر السريالي المصري أي اعتداء على الحرية إنتاج للشبه والظل وابتعاد عن الغرض الأساسي لها كمشروع وحنين. إلغاء العفوية (بالقوانين والإجراءات الاستثنائية) يحول العلاقة مع الحرية إلى مدنس يدفعنا لقلب الصفحة ضد ذاتنا هذه المرة، وفق قواعد تم تحديدها على مستويات عالية.(8).

فما الفرق؟

في بيت موجز الدلالة يقول الخيام في رباعياته مخاطبا رب العالمين:

إن كنت تجزي الذنب مني بمثله فما الفرق ما بيني وبينك يا ربي

يختصر هذا السؤال الفلسفي الكبير ما يسمى في عالمنا الراهن بالقوى الكبرى وتلك الصغرى. يقول أحد أصحاب فكرة "حق النقض" في مجلس الأمن بأن أساس الفكرة ليس فقط مرجعية القوة، وإنما ضرورة تقييد القوة بالعدالة". هذه الفكرة الساذجة والجهمنية بآن أعطت الولايات المتحدة الحق في تعطيل قرارات مجلس الأمن في أكثر من ثمانين بالمائة من المواقف المصيرية للشعوب بعد الحرب العالمية الثانية. ووضعت المنظمة المفترض بها حفظ السلام تحت سيطرة القوة العسكرية الأكبر في العالم. ونصبت فوق المحاسبة أو مجرد الإدانة أهم الاعتداءات التي ارتكبت بحق البشر في السبعين عاما الأخيرة. فهل يمكن والحال كذلك اعتماد الأمم المتحدة مرجعا لإقامة العدالة وإدارة السلم العالمي؟ وهل يمكن اقتصاد العنف بوسائل تعطي العنف قوة الحضور عند القامع والمقموع؟ هل بالإمكان؛ في حقبة صارت فيها أصوات "الدول" الفقيرة تباع في المزاد العلني حتى في مجلس حقوق الإنسان؛ الحديث عن دمقرطة المؤسسات الدولية؟ ناضلت المجتمعات المدنية على الصعيد العالمي لعقود من أجل قيام محكمة جنائية دولية. وحتى اليوم مازالت الدولة الأقوى (الولايات المتحدة) والدولة الأكبر سكانا (جمهورية الصين الشعبية) والدولة الأرحب مساحة (الفدرالية الروسية) خارج عالم المحكمة إلا عندما يتعلق الأمر بجرذ من جرذان أشباه الدول المسموح لها بالبقاء عضوا في جماعة الأمم. كلما تراجعت العدالة تركت مكانها للعنف والعدوانية وكل تراجع في حال الكرامة الإنسانية يعطي أنفاقا مظلمة وأبوابا مشرعة للتوحش.

سأحاول التوقف عند العنف باعتباره القاسم المشترك الأعظم في كمون كل نفس بشرية، العنف بتعريف منظمة الصحة العالمية. أي "الاستعمال المتعمد للقوة المادية أو السلطة في شكل تهديد أو ممارسة فعلية، ضد الذات، أو شخص آخر أو جماعة أو جالية لما يهدف أو ثمة احتمال كبير لأن يكون سببا في جرح أو قتل أو التسبب بخسائر مادية أو اضطراب في التنمية أو نقص". أو كما تعبر باختصار فرانسواز هيريتييه: "كل إكراه من طبيعة نفسية أو جسدية".. إكراه يستفيق كشكل من أشكال الدفاع عن الأنا ووسيلة قصوى للتعبير عن الذات. كون الحدود المقبول بها مجتمعيا تصبح جد واهية عند تصدّع البنيان النفسي للأفراد والجماعات لأسباب متعددة تبدأ في مراحل الطفولة الأولى وقد لا تنتهي إلا في حلقة مغلقة لتدمير الذات والآخر، للتحول من حالة الشعور الذاتي بالذل إلى حالة تقاسم

اللحم والدم في الموت كوسيلة وحيدة لتقاسم العالم (لم تقبل المساواة معي في الحياة، ستقبلها مكرها في الموت). أليس العصيان، كما يقول مصطفى خياطي، هو دائما "فعل الذين تحكم عليهم المنظومة الاجتماعية السائدة بالصمت بعد نبذهم من شبكتها الحيوية" ؟ (9) إن أية رغبة بالانتقام تعني وجود هجوم وأذى مسبقين. **لا يقدم المجتمع أسوأ ما عنده إلا بعد أن تقدم الدكتاتورية أبشع ما في جعبتها.** يمكن لأي غلامٍ أن يفسر الواقع والحدث بمؤامرة كونية هو بالتأكيد محورها. وكما باستطاعة الغلمان ذلك، لا تغيب الفهلوة عن أحد منتجات الثقافة الغربية المدعو بنيامين نتنياهو الذي يفسر دوافع تفجيرات لندن وجرائم جيشه في غزة بالقول: "إن سلوك الإرهابي لا ينطلق من أفعال المستهدف what we do وإنما من مجرد طبيعته what we are (10) فإن كان حقا مقتنع بما يقول، فأية مصيبة أن يأخذه التطرف إلى هكذا تحليل، أما إن كان غير مقتنع، وتتطلب منه الوضاعة السياسية هكذا تفسير، فتلك مصيبة أعظم. نتنياهو كرمز للعدوانية بثوبها الغربي يعرف أن بإمكانه أن يفعل ما يريد عندما يستطيع وسيجد في رؤساء غربيين من وزن الريشة من عيار فرانسوا هولاند وباراك أوباما من يغطي جرائمه مهما كانت بشاعتها.

التكوين النفسي للقاتل وتمتعه بكل مواصفات الضحية بآن معا، لا يمنحه ورقة حسن سلوك. لكن هل بالإمكان مواجهة هذه الظاهرة، أو هذا الاختيار، دون الاعتراف بأن الأمر يتعدى مجرد "وعكة في الحضارة" أو أزمة يمكن احتواءها أمنيا؟ نحن أمام حالة فراغ هائل: لقد وصلت حالة التفاوت بين الشمال والجنوب، بين القوي والضعيف، بين المركز والمحيط، بين الثقافة المركزية والثقافات الهامشية، بين عالم الغنى وعالم الكدح، شعوب الترف وشعوب القرف، وصلت إلى درجات لم تعرفها البشرية. كان الاقتصاد الاكتفائي يحمي شعوب المحيط في الإمبرياليات القديمة. أصبح دخول اقتصاد السوق اليوم أصغر قرية في أقاصي الأرض شرط ا واجب الوجوب للهيمنة والسيطرة. وصار تحطيم وسائل الدفاع الذاتي الكلاسيكية عند الآخر جزءا من بناء مقومات الأمن القومي للذات.

عندما تصبح البربرية الذاتية شكلا من أشكال الدفاع عن النفس والوطن والقيم الغربية المهددة، وتدخل بربرية الآخر في تصنيف "الإرهاب" والشر والتخلف والتعصب الخ، يصبح ولع المغلوب بطاعة منطق الغالب، باستحضار ابن خلدون، صورة من صور جلد الذات.. بالتأكيد، ليست الماركسية الخرساء والليبرالية العرجاء والقومية المنكفئة على ذاتها والتطرف الديني ماركة عربية إسلامية مسجلة، بقدر ما هي في أعماق أزمة بنيوية شاملة على الصعيد العالمي. بهذا المعنى، يشكل الإسلام قيمة أكيدة في مواجهة طوفان نوح الأزمنة الحديثة. لكن، هل بالإمكان أن يكون الرد على الطغيان العالمي بأسلحة دفاع ذاتي ملوثة بكل أمراض الذات والآخر؟ وهل بالإمكان فك الشيفرة التي تبعث أحقادا تعود لخمسة عشر قرنا خارج المجتمعات الإسلامية، خاصة وأنها عسرة الهضم وصعبة القراءة من أبناء هذه المجتمعات عينها ؟ هل يمكن إبصار الإنسان والدين في القرن والواحد والعشرين في روايات صفراء منتنة لا تصلح إلا لإعادة استهلاك الموت والقتل؟

قدرة العولمة على جعل الهاتف النقال يتنقل بين مقعد الطائرة وظهر الحمار، في جعل الانترنيت وسيلة تواصل ومواجهة في منهاتن والفافيلا ومعبر رفح وحلب المقطعة الأوصال، في جعل الكلاشينكوف سلاحا مشتركا بين الشركات الأمنية والجماعات التكفيرية، في جعل العملة الخضراء التي تحمل بكل صفاقة جملة "بالله نؤمن" In God we trust القاسم المشترك الأعلى لكل المرتزقة والتكفيريين وأشباه السياسيين. واختزال حقوق الإنسان في مجرد سلعة سوقٍ عند الأقوياء ووسيلة من وسائل تخفيف الخسائر عند ألد أعداء النظم والقوانين الوضعية.

لم تأت "خلافة داعش" من العدم. وكما شارك الأوربي في دفع أكثر من 250 مليون دولار لتحرير رهائنه في إفريقيا والعراق وسورية دفع رجال الأعمال في العراق الإتاوات الشهرية لحماية مؤسساتهم من عمليات التفجير الأعمى التي تتحدث عنها وسائل الإعلام بذكر المكان والزمان وعدد الضحايا وأحيانا اسم التنظيم المسئول عن الجريمة. أما المال السلفي الخليجي فبعد "دورات التدريب" الأفغانية وحملات الملاحقة التي تلت الحادي عشر من سبتمبر تمكن أخيرا من بناء منظومة (سستام) موازية كاملة خارج اقتصاد السوق. توقفت الولايات المتحدة عن بناء السجون السرية وفرض القيود الصارمة على "الإرهاب". بل أعلنت نهاية الحرب عليه. أليس الموقف من الولايات المتحدة هو المعيار الأول والأخير لأي تصنيف؟ رغم الانتشار الهائل لجماعات تحمل كل مواصفات اللجنة الأممية الخاصة بالإرهاب لم يصنف على القوائم الأمريكية إلا من فشلت الإدارة الأمريكية ومخابراتها في "التواصل" معه.

هل يمكن فهم ظاهرة التوحش دون العودة إلى ظاهرة الشبيحة والتشبيح التي عاشتها سورية؟ هل يمكن جمع عناصر الأحجية دون استرجاع صورة "العنجهية الأمنية" التي لم تتحمل فكرة الاحتجاج على الأوضاع؟ هل يمكن تجنب الحديث عن حالات الثأر المتأخرة التي حملها أبناء ضحايا المواجهة المسلحة بين الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين والسلطة السورية في 1978-1982؟ وهل يمكن أخيرا للعنف في حراك اجتماعي مدني أن يشكل عتلة بناء وتقدم وتغيير ديمقراطي؟ لم نصل إلى اختراع البراميل المتفجرة عند القامع ومدفع جهنم عند المقموع في ليلة وضحاها. وكما حاولنا في الجزء الأول تبيان مقومات العنف المفرط في العراق لا يمكن للقارئ إلا أن يستعيد شريط الأحداث: تداخل الخارجي والداخلي، الإيراني والسعودي ومهووس العثمانية الجديدة في أنقرة مع القابلية الباثولوجية

لبعض النخب للتبعية بل للاستعمار. غابت الكفاءات السياسية، وصعد استرخاص الارتزاق والانفصام عن الألم الإنساني عند كل الذين نصبوا أنفسهم قيادة لشعب في طور التمزق. لقد جرت عملية الانتقال من الحراك المدني الشعبي إلى حرب قذرة للآخرين في وضح النهار وحتى اليوم ما زال أبعد الناس عن الحرية والديمقراطية والثورة يصدّر نشرات أخباره بجملة: سورية الثورة.
ماتت الدكتاتورية في العقول وفي النفوس مبكرا. وحطم الشبيبة الصورة "الإيجابية" للفساد منذ الأسابيع الأولى. إلا أن العنف عاد بنا إلى اقتصاد الحرب الفاسد والمفسد بالضرورة. وصار أكثر ضحايا الفساد بالأمس يبحثون عن تمويل هنا وحساب مصرفي هناك. لقد حفر أشباه الثوار قبر الثورة قبل أن يحفروا قبر النظام. وصارت الوسائل اليائسة والبائسة آخر سبل الانتقام من وحشية الحلول الأمنية ووضاعة من نصبه بعض العرب والغرب وصيا على تضحيات شعب. فشل الإشراف المباشر لمسئولي الأمن في إدارة "الأزمة" وفق المصالح القومية العليا. لم ولن تتمكن أجهزة الأمن في الغرب والإقليم من قتل فكرة الثأر التي لن تعترف بالحدود التي رُسمت لهذه المأساة، الأكثر هدما وتحطيما في تاريخ البشرية بعد الحرب العالمية الثانية.

من إعلان الهدنة إلى إعلان الخلافة

من الضروري تجنب إسقاط الأوضاع السورية على العراقية أو العكس. فقد بدأت الجهادية التكفيرية في البلدين بمسارين مختلفين. إلا أن قرار دولة العراق الإسلامية توسيع رقعة تنظيمها وساحتها القتالية قد حمل لسورية من العراق فيروس **التطبيع** مع ممارسات الاستئصال والقتل العشوائي والاغتصاب والخطف والترحيل وقطع الرؤوس والتمثيل بالجثث.. بكلمة، **التطبيع مع التوحش**. وقد وجد خطاب التعبئة المذهبية والحرب المفتوحة مع الدولة بكل مؤسساتها ومكوناتها أرضا خصبة ليس فقط في صفوف الحركات المتطرفة السورية والحركة الإسلامية السياسية التقليدية التي حكم عليها النظام السوري بالإبادة السياسية منذ عام 1980، كذلك فعل نظيره العراقي في نفس الفترة(11). وإنما أيضا في صفوف أعداء النظام السوري الإقليميين والغربيين. ولم يلبث المشهد المذهبي أن اجتاح الخطاب السياسي ليكتشف عدد من كتّاب "الحداثة" شجرة عائلاتهم المذهبية ومواقع بائسة في وجود بائس وصراعات مسطحة مدمرة.
لم يأت الترياق أول ما أتى من صيدلاني معروف أول عالم جهبذ. بل صاغه أحد مغموري الأوساط الإسلامية ثم تكفلت المواقع الإسلامية على الشبكة العنكبوتية بالتوزيع الواسع ولعب الإعلام السعودي والقطري دورا كبيرا في التعبئة والحشد لما اختصره مقال في 2011/8/10 عن حلول عهد الصلح الآمن الإسلامي–الغربي:

"لكي تنتصر الثورة السورية لا يتحقق نصرها إلا بثلاث:

أولا : طائفية الثورة : أي يجب أن تكون ثورة تتبنى التوجه الطائفي السني الشيعي وتتبنى فكرة القضاء على النفوذ الصفوي النصيري وتحالفه.

ثانيا : عسكرية الثورة : لأن الرسول صلى الله عليه وسلم دعا للالتحاق بجيش الشام ثم سيكون الانطلاق للقضاء على باقي الصفويين والشيعة في كل من لبنان والعراق وإيران

ثالثا : تحالف مع الغرب الرومي وتدخله : لأن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم أخبر بانطلاق تحالف إسلامي غربي من بلاد الشام وتحديدا من سوريا لإنهاء العدو المشترك في إيران حسب ما حددته نظرية حلول عصر الصلح الآمن الإسلامي–الغربي ويجب أن تتهيأ الساحة والمشاعر من الآن لقيام ذلك . وعليه نحن نتبنى التدخل الغربي على غرار التدخل الغربي في ليبيا على الأقل ولكن ندعو إلى تدخل أوسع."

كان يمكن لهذه الورقة أن تمر دون طويل توقف عندها. لكن موقع حركة الإخوان المسلمين وسبعة مواقع إسلامية تناقلتها في أقل من 24 ساعة. ولعلها تعبر عن مرحلة انعطاف مركزية في تاريخ الحراك الشعبي في سورية. خاصة وأن كل من أفتى بالتدخل العسكري الخارجي أفتى بالجهاد في سورية وركز على مذهبية الصراع واعتبر العسكرة وسيلة وحيدة لإسقاط النظام (بما في ذلك معارضة الفنادق التي ثبتت في برامجها أن لا حوار ولا تفاوض).
فتح هذا النهج المدمر الذي حارب اللاءات الثلاث (لا للعنف، لا للطائفية ولا للتدخل الخارجي العسكري) الأبواب مشرعة للغلو والمذهبية والعنف الأعمى. وفي أي سباق بين الغلاة، يصبح الاعتدال كفرا أو خيانة والتفكير السياسي بدعة والقتل شرعة. وقد أيد السفير الأمريكي روبرت فورد هذا التوجه وقال لي بكل صراحة ووقاحة: "هي حرب بين الأغلبية السنية والأقلية الشيعية وستنتهي ولو بعد زمن بانتصار الأغلبية العددية". لم يكن فورد يعلم بأن صداقاته الجهادية ستصبح في المصطلح التكفيري "صحوات". وأن الوحش (الذي يحاول عبره تحقيق اختراق استراتيجي في المنطقة بعد هزيمته في العراق) متعدد الرؤوس وأن هذا الوحش لن يتوانى عن قطع أحد رؤوسه بنفس الوحشية التي يقتل فيها عدوه "الرافضي".

شكلت مدينة الرقة جرس إنذار لكل من يحمل السلاح في السلطة والمعارضة. العقلية الأمنية للنظام أغمضت العين بخبث. بل صرح لي صحفي سوري على لسان مسئول أمني كبير بأن "وجود داعش في الرقة يعطي صورة للسوريين عن البديل المحتمل في حال سقوط النظام". المعارضة المسلحة اختزلت داعش بالتنظيم المصنوع في أقبية المخابرات السورية أو الإيرانية. الأمر الذي وسّع قائمة الكفرة عند داعش ليضاف لها كل من اتهم داعش بالعمالة أو الغلو.

في عام 1949 توقفت الدول السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف أربع مرات عند ما أسمته "الأفعال المحظورة في جميع الأوقات والأماكن" وهي:

أ – الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب.

ب – أخذ الرهائن.

ت – الاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

ث – إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا وتكفل جميع الضمانات القضائية في نظر الشعوب المتمدنة. (المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع)..

من المؤلم القول أن سرد انتهاكات داعش لحقوق الإنسان والبيئة والتراث يعد عملا عبثيا لأن هذه الجماعة جعلت من بث انتهاكاتها وسيلة ترهيب وتمكين وسيطرة ورعب لكل من يخالفها الرأي. داعش توثق لاغتيالها الكرامة الإنسانية عبر إعلامها معتبرة الجريمة فضيلة والتوحش جهادا والعدوانية واجبا وقتل الآخر ضرورة لإقامة حكم الله في الأرض. ويتكفل إعلام التشفي والكراهية بالبحث عن المسوغات والمبررات في عمليات "تجميل" تقبح وجه أصحابها.

لا شك بأن حالة التوحش هذه لم تأت من فراغ.. فقد زرع ثمارها الثلاثي (بوش، شيني، رامسفيلد) الذي علقّ حق الإحضار habeas corpus وشرعّ للتعذيب وأعاد السجون السرية والقوائم السوداء وعلمّ الخارجين من باغرام وغوانتانامو أن القانون الدولي الإنساني كالدمية يلعب بها المرء كما يشاء. لا شك بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي يستبيح كل الحقوق والمقدسات والكرامات... لا شك أيضا بأن أقبية سجون الاحتلال وحكوماته في العراق وأقبية الدكتاتورية في سورية قد تفننت في التعذيب والخطف والقتل خارج القضاء. كنا نمضي الأسابيع والأشهر والسنين بحثا عن الأدلة في جرائم هذا وذاك. تقوم داعش اليوم بنفسها بعرض جرائمها الوحشية باعتبارها انتصارات.

التوحش (12) هو حالة جمع سياسي بين **الغلو الديني والنازية الدنيوية** باعتبارهما أبشع شكلين عرفتهما البشرية في الأزمنة المعاصرة. كما أنه درجة متقدمة من الجنوح النفسي تتجاوز منهجية العنف والعدوانية المنفلتة العقال. **إنها التعبير الأكثر غريزية وبدائية للرغبة المكبوتة في السيطرة على المال والجنس والسلطة في ثياب طهرانية زائفة ووعي ديني مشوه.**

يختصر قادة داعش فعلتهم في تفجير الذات في الآخر بعد اغتصاب مقومات إنسانيته بحزام صغير يحيط بجسد حملة هذا المشروع الظلامي يذكرنا بالحبوب التي اعتاد الضباط النازيون على حملها. فرغم كل الموانع الصارمة للانتحار في الثقافة العربية الإسلامية لا يجد الداعشي، سعوديا كان أو كويتيا أو أوربيا أي تردد في الانتحار في لحظة المواجهة مع "الآخر" ... هذا الآخر الذي خيره وهو يضع البندقية بين عينيه، بين البيعة والطاعة والذل.. وإن كان محظوظا يمكن أن يسمح له بالترانسفير.

____

1) R. D. Laing & D.G. Cooper, Reason & Violence, a decade of Sartre's Philosophy 1950-1960, SSP, London, 1971, P. 101.

2) S. Freud, Considérations actuelles sur la guerre et la mort; Payot; 1999.

3) Philipe Jeammet, L'actualité de l'agir à propos de l'adolescence, in : Nouvelle Revue de Psychanalyse, n° 31, les Actes, pp. 201-222.

4) Françoise Bougnoux, Distinguer violence et agressivité, dans : Les violences.

5) M. Bruch, Réunion de l'Association Internationale d'étude de la personnalité et du caractère, 14 mai, 1977. Pour Paul Bernard et Simone Trouvé un comportement agressif " vise consciemment ou non, à nuire, à détruire, à dégrader, à humilier, à contraindre. Il se traduit de façon très variée, soit par des paroles blessantes, soit par des attitudes menaçantes, soit par des actes de violence (BERNARD (P), TROUVE (S), Sémiologie psychiatrique, Masson, Paris, 1977.)

6) Edgar Wolff, instinct sexuel et agressivité, Guy Authier, Paris, 1978, pp. 13.

7) Le complexe sadico-mystique d'Edgar Wolff.

8) Georges Henein, de la liberté comme nostalgie et comme projet, le cahiers de l'Oronte, n° 1, 1965, Liban, réédité par Arabie-sur-seine, 1984.

9) مادة فورات المدن، هيثم مناع، موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان، الجزء الأول، الأهالي، بيسان، أوراب، بيروت ودمشق وباريس، 2000.

10)BBC TV, interview, 10/07/2005.

11) في 1980 صدر القانون 49 عن مجلس الشعب السوري الذي يحكم على كل من ينتسب لحركة الإخوان المسلمين بالإعدام وفي نفس الفصل صدر في العراق قانونا يحكم على كل منتسب لحزب الدعوة الإسلامي بالإعدام.

12) من المفيد استحضار تعريف يعود إلى عام 1936 للتوحش: "سلوك لا إنساني ومعاملة قاسية ووحشية لشخص، أو سلوك أو عمل. وحشية القاتل؛ وحشية القتال والعدوان والحرب. معظم القطع الثمينة، المصنفة في متحف كلوني Cluny، والتي نجت بمعجزة من الوحشية الكريهة للسان كيلوت، قادمة من الأديرة القديمة في فرنسا (HUYSMANS, *À rebours*, 1884, p. 104). سنرى المصارعين في نهاية الويست اند. هذا النوع من الرياضة يتجاوز في وحشيته ما يمكن أن يتخيل المرء، لأنه في بضع دقائق، يتحول المصارعون إلى مسعورين ليس في ذهنهم سوى شيء واحد: قتل الخصم".(GREEN, *Journal*, 1936, p. 73)